A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/280
2 July 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

UN LIBRARY

الدورة السادسة والاربعون
البند ٢١ (أ) من القائمة الاولية*

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزامبيا لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل نسخة من المذكرة الموجهة الى لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، (انظر المرفق) .

والمذكرة واحدة من الوثائق التي اعتمدها الوزراء الافريقيون المسؤولون عن التنمية الاقتصادية والتخطيط في الدورة السادسة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا التي انعقدت في أديس أبابا في الفترة من ٩ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ . وكانت زامبيا ، كما تعلمون بلا ريب ، رئيسة لتلك الدورة .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها في أقرب وقت ممكن كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢١ (أ) من القائمة الاولية .

(توقيع) أ. ز. شابالا
نائب الممثل الدائم لجمهورية زامبيا

---

* A/46/50 .

91-21726 ٠٩٩٥ث(٩١)

المرفق

مذكرة مقدمة من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

أولا - مقدمة

١ - مع انتهاء برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، نحن ، الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والتخطيط ، نود أن نقدم طيه ، حسبما تقرر في القرار ٦٩٨ (د - ٢٥) لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الى لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا تقييمنا الجماعي لتنفيذ البرنامج والتدابير التي يلزم اتخاذها لتحقيق النمو والتنمية المطردين والقابلين للإدامة في افريقيا خلال السنوات القادمة .

٢ - وحينما دعا رؤساء دولنا وحكوماتنا ، في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمرهم ، المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتناول الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، فقد كان ذلك بسبب الحالة الاجتماعية - الاقتصادية البالغة الخطورة في قارتنا والاقتناع بأن الاسباب وراء هذه الأزمة إنما تتجاوز حدود قارتنا . ومن ثم كانت الحاجة الى مشاركة بين افريقيا والمجتمع الدولي للاضطلاع بإجراءات يعزز بعضها البعض من أجل التغلب على الأزمة والانطلاق بالقارة على طريق الانتعاش والتنمية .

٣ - ولقد حدد بيان افريقيا الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، الذي اشتركت في إعداده اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ، وتم تقديمه الى لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة ، حدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب افريقيا والمجتمع الدولي على السواء لتحويل قارة طوقتها الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية الى كيان اجتماعي - اقتصادي قابل للبقاء . وفي ذلك السياق ، أعاد البيان تأكيد التزامنا التام

ومسؤوليتنا الاساسية إزاء تنمية قارتنا ؛ والتصميم على تنفيذ برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛ وكرر الإعراب عن مواصلة التزامنا التام بالمبادئ الاساسية والاهداف الطويلة الاجل لخطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامة .

٤ - وقد رأينا أن أول دورة استثنائية على الاطلاق تخصص لمشاكل منطقة وحيدة إنما تشكل فرصة فريدة حقا لتركيز اهتمام العالم على محنة افريقيا ولإقامة الاساس السياسي وتوافق الآراء بشأن العمل العالمي المتضافر لدعم قارتنا .

٥ - وسلم جميع المعنيين بالامر بأن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ هو بمثابة اتفاق جديد بين افريقيا والمجتمع الدولي يجسد التزامات يعزز بعضها البعض . وقد التزمنا نحن الافريقيين بتوفير الإطار اللازم للبدء في برامج طويلة الاجل لتحقيق النمو والتنمية المعتمدين على الذات في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي ، والتزام المجتمع الدولي ، من جانبه بمساعدة افريقيا على تحقيق هذا الهدف .

٦ - واننا نشير الى نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة ، ولاسيما الاستنتاجات التالية :

"ان تدابير الإصلاح وإعادة التشكيل التي تضطلع بها البلدان الافريقية والمبادرات الجارية التي يضطلع بها المجتمع الدولي إنما تشكل بداية هامة . بيد أن أداء الاقتصادات الافريقية عموما لا يزال غير مرض . وعلى الرغم من الجهود الجادة التي تبذلها معظم البلدان الافريقية لإدخال تعديلات على سياساتها الاقتصادية الوطنية ، فإنه لم تتوفر لها المهلة الكافية للقيام بذلك بسبب الاثر الصارم للاحوال المناخية والظروف الاقتصادية الخارجية غير المواتية . فالقيود الداخلية والاثر المعاكس للعوامل الخارجية التي تؤثر تاثيرا شديدا على الاقتصادات الافريقية هي عوامل تعوق عملية الإصلاح وتعرقل بشدة مسيرة التنمية الافريقية . ومعالجة الازمة الافريقية هي إحدى الشواغل ذات الاولوية للمجتمع الدولي والامم المتحدة . ولذلك فإنه ينبغي على وجه السرعة تعزيز الإجراءات المبشرة بالخير التي اتخذتها جميع الاطراف المعنية لتنفيذ برنامج العمل والتعجيل بتنفيذ هذه الإجراءات . وان الجهود المتواصلة والدؤوبة التي بذلتها البلدان الافريقية يجب أن تقابلها جهود كبرى وعاجلة

من جانب المجتمع الدولي لتوفير الدعم لها بالمستويات المطلوبة ولتهيئة الظروف الدولية الملائمة لعملية الإصلاح وإعادة الشكيل" .

٧ - وقد احطنا علما أيضا باستعراض وتقييم العقد لخطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية على النحو الوارد في الوثيقة E/ECA/CM.17/4 .

٨ - ان الاستعراض والتقييم النهائيين المرتقبين لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، واللذين ستقوم بهما الجمعية العامة للامم المتحدة ولجنتها الجامعة المخصصة ، يوفران بالفعل فرصة فريدة لإجراء تقييم صريح ومتزن وموضوعي لانجازات البرنامج والآثار المترتبة على تلك النتائج فيما يتعلق بما يتعين اتخاذه من إجراءات في المستقبل لدعم افريقيا .

٩ - وفي ضوء الاعتماد الجماعي لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا فإننا بالتأكيد يحدونا الامل في أن يكون هذا الاتفاق فاتحة عهد جديد من التعاون الدولي تعمل فيه افريقيا والمجتمع الدولي سويا للوفاء بالالتزامات المنوطة بكل منهما على النحو الوارد في البرنامج .

١٠ - ولا يسعنا ، للاسف ، إلا أن نستخلص في نهاية فترة الخمس سنوات هذه ، أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا لا تزال محفوفة بالمخاطر ، وأن نتائج برنامج العمل كانت أدنى بكثير من التوقعات المرجوة . واستمرت الاحوال الاجتماعية - الاقتصادية والقدرة الشرائية لسكان افريقيا في التدهور ولم يسهم برنامج العمل بما فيه الكافية للتصدي لهذه الحالة . واننا لنسترشد بهذا الإدراك المتزن للامر في صياغتنا لهذه المذكرة الخاصة .

١١ - وبداع من القلق قررنا في اجتماعنا السادس عشر ، المعقود في طرابلس في أيار/مايو ١٩٩٠ ، أن نقدم مذكرة خاصة الى لجنة الجمعية العامة للامم المتحدة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وتتضمن الصفحات التالية من مذكرتنا الخاصة تقييمنا الصريح لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا والمهام التي يتعين القيام بها في فترة التسعينات .

ثانيا - تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

١ - الجهود الافريقية

١٢ - لقد التزمنا في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بتوفير إطار العمل اللازم للشروع في برامج طويلة الاجل للتنمية والنمو في المجال الاجتماعي - الاقتصادي يقومان على الدعم الذاتي عن طريق تنفيذ السياسات والاولويات الواردة في برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي . وتشمل هذه السياسات والاولويات ما يلي : التنمية الزراعية ، وإصلاح وتنمية القطاعات ذات الصلة بالزراعة ، وتدابير مكافحة الجفاف والتصحر ؛ تنمية الموارد البشرية ؛ والإصلاحات المتعلقة بالسياسة . وتشمل هذه الاصلاحات المتعلقة بالسياسة ما يلي : تحسين ادارة الاقتصاد ؛ وتنفيذ التدابير الاخرى المتعلقة بالسياسة التي من خلالها "ستفسح تدابير التكيف القصيرة الاجل المجال للتحول الهيكلي المتوسط الاجل والطويل الاجل" ؛ واعتماد السياسات السكانية الوطنية الملائمة ؛ وتشجيع مشاركة الشعب ، وخاصة المرأة ، في التنمية .

١٣ - وبغية إجراء تقييم واقعي لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فإنه من الاهمية بمكان الإقرار ، بادئ ذي بدء ، بأن تنفيذ الاولويات الواردة في البرنامج قد تداخل مع تنفيذ برامج التكيف الهيكلي من قبل ما يربو على ثلثي بلداننا . وفي هذا الصدد ، فإننا نود أن نكرر الاستنتاجات التي توصلت اليها الجمعية العامة للامم المتحدة في استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا : "ان برامج التكيف الهيكلي ينبغي أن تصمم على نحو يؤدي الى تخفيف آثارها الاجتماعية - الاقتصادية المعاكسة ، ويكفل إدماج البعد الانساني فيها ، ويعزز في تحسين رفاهة الفقراء والمحرومين في المجتمعات الافريقية ، وخاصة عن طريق إعادة توجيه النفقات الاجتماعية والإنمائية ، واتخاذ تدابير قصيرة الاجل للتكيف الهيكلي تكون متمشية مع التحول الهيكلي وتشكل جزءا منه" .

١٤ - وإننا اذ نضع ذلك في الاعتبار ، فإننا على اقتناع بأننا بذلنا بوجه عام جهودا تستحق الثناء في سبيل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالسياسة وبرامج التكيف الهيكلي وأيضا في سبيل الاستجابة بصورة مواتية لبعض القطاعات ذات الاولوية الواردة

في البرنامج . وفي الردود على الدراسة الاستقصائية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في بلداننا والتقييم الذي أجرته مصادر أخرى هناك برهان واضح على وجود ارادة أقوى وجهود أكبر ، من جانبنا ، من أجل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف .

١٥ - وقد أولينا أهمية كبرى للأولويات القطاعية الاربع الواردة في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وجرى التركيز بوجه خاص على قطاع الاغذية والزراعة . وجرى توجيه المزيد من الموارد الى قطاع الزراعة الى حد أن هدف تخصيص ٢٠ الى ٢٥ في المائة من الاستثمارات العامة لهذا القطاع أصبح حقيقة واقعة في بلدان كثيرة . كما بذلت جهود للتوسع في الانتاج الزراعي عن طريق اتخاذ تدابير مثل تشجيع الاستثمار في الزراعة من جانب القطاعين العام والخاص ، وزيادة الحوافز للمزارعين ، بما في ذلك توفير أسعار مجزية للمنتجين ، والاضطلاع بتدابير لاستصلاح الاراضي القابلة للزراعة وحمايتها وتنميتها ، وما الى ذلك . وقد اتخذنا أيضا تدابير فورية لتجنب اللجوء الى المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ .

١٦ - ومما يؤسف له أن هذا الالتزام من جانبنا بالتركيز على قطاع الاغذية والزراعة لم يترجم لأسباب شتى ، الى درجة ملحوظة من الامن الغذائي ، كما انه من المؤكد أن الزيادة في الانتاج الزراعي كانت دون توقعاتنا ، ولم تكن كافية لوقف تدهور معدل الانتاج الزراعي بالسنبة للفرد .

١٧ - وجرى أيضا التركيز على تنمية وإنعاش الصناعات ذات الصلة بالزراعة وتجهيز مدخلات الانتاج ، مع مراعاة عقد الامم المتحدة الاول للتنمية الصناعية في افريقيا ؛ وإصلاح وتطوير الهياكل الاساسية للنقل والمواصلات ، أيضا مع مراعاة عقد الامم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا ، ١٩٧٨ - ١٩٨٨ ؛ ومكافحة الجفاف والتصحر ؛ وتحسين مرافق التعليم والتدريب ؛ وزيادة فرص العمل للمرأة والشباب الريفي ، وتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية عموما .

١٨ - ونفذت الغالبية العظمى من بلداننا الإصلاحات المتعلقة بالسياسة وفقا للمبادئ الواردة في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وفي برامج التكيف الهيكلي ، وتم ذلك في أحيان كثيرة مقابل تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة فضلا عن المخاطر السياسية .

١٩ - وفي اطار تحسين ادارة الاقتصاد ، اتبعت أغلبية بلداننا سياسات تهدف الى تحسين نظم الادارة العامة والمؤسسات والممارسات وتحسين أداء المشاريع العامة ؛ واصلاح الخدمات العامة لجعلها خدمات انمائية التوجه بدرجة أكبر ؛ وتحسين الادارة المالية والادارة الضريبية وضبط الانفاق العام .

٢٠ - واعتمد أكثر من ثلاثة أرباع البلدان الافريقية سياسات مكانية وطنية صريحة أو ضمنية . وبذلت الجهود لتعزيز مشاركة الشعب في التنمية ، ولتنمية القدرات المحلية على الاضطلاع بالمشاريع ، ودعم المبادرات الانمائية للقواعد الشعبية واشراك المرأة في التنمية بصورة أكثر فعالية .

٢١ - والواقع أنه بحلول الجزء الاخير من فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كانت تجرى تغييرات هامة نحو اضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية والاقتصادية ، ودعم العملية الديمقراطية ، شملت ما لا يقل عن ٣٠ بلدا من بلداننا . إن مؤتمر أروشا الدولي المعني بالمشاركة الشعبية في التنمية وميثاق المشاركة الشعبية في التنمية الذي صدر عنه والذي اعتمده فيما بعد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، وأيدته الجمعية العامة للامم المتحدة ، انما يشكل علامة فاصلة في توافق الآراء الآخذ في الظهور والمنبثق عن قارتنا ازاء الحاجة الى عملية أكثر فعالية للمشاركة الشعبية في التنمية واضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الاقتصادية والسياسية .

٢٢ - وفيما يتعلق بما جاء في تدابير اصلاحات السياسة الواردة في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا من أنه "في السنوات المقبلة ستفسح تدابير التكيف القصيرة الأجل المجال للتحول الهيكلي المتوسط الاجل والطويل الاجل" فإن ذلك لم ينفذ دائما على النحو المتوخى ، فلقد كانت الغلبة لبرامج التكيف الهيكلي طوال فترة تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٢٣ - ونحن نؤمن بأن هذه البرامج لم تكن كافية لتحقيق أهداف التحول الهيكلي والتنمية طويلة الاجل . وعلاوة على ذلك فإن تكاليفها البشرية والاجتماعية كانت عالية كما أن فوائدها أصبحت مراوغة أكثر فأكثر . والواقع أن بعض أدوات برامج التكيف الهيكلي - مثل تكرار خفض قيمة العملات وتحرير الاقتصاد بصورة شاملة ، وارتفاع معدلات

الفائدة الاسمية - قد قوضت بالفعل فرص النمو على الاجل الطويل عن طريق اشعال التضخم ، وتشبيط الانتاج المحلي ، وتحويل المدخرات إلى أنشطة مضاربة . وقد صدقت على هذه النتائج علاوة على ذلك نتائج الدراسات المستقلة الكثيرة ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية مثل مؤتمر أبوجا الدولي المعني بتحديات الانعاش الاقتصادي والتنمية المعجلة ومؤتمر الخرطوم الدولي المعني بالبعد الانساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٣٤ - وقد اتخذنا أيضا اجراءات لتنفيذ أولويات برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي في اطار منظماتنا ومؤسساتنا الحكومية الدولية دون الاقليمية والاقليمية . ونود أن نستشهد هنا ، على سبيل المثال فقط ، بالاجراءات الجماعية التي اتخذناها في اتجاه انشاء شبكات اقليمية لحماية المحاصيل وآليات للتعاون فيما بين الانظمة الوطنية للانذار المبكر ، وكذلك في اتجاه تخفيض الاعتماد على الخبراء غير الافريقيين . وتعد الشبكة العالمية للاعلام والانذار المبكر التي يشترك فيها أكثر من ٣٠ بلدا ، وانشاء المركز الافريقي لتطبيقات الارصاد الجوية لاغراض التنمية مثلين للتعاون دون الاقليمي أثناء فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في المجالات دون الاقليمية ذات الاولوية من هذا البرنامج .

٣٥ - وقد بذلنا الجهود أيضا لتوفيق وترشيد أداء منظماتنا دون الاقليمية بهدف تفادي الازدواجية غير اللازمة والحد من الهدر ، ولتنشيطها لتعمل كأدوات فعالة لاغراض التنمية والتحول .

٣٦ - وإن جهودنا في مجال انشاء منطقة التجارة التفضيلية لشرقي افريقيا وجنوبيها والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا وتنشيط اتحاد المغرب العربي وكذلك انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية التي ستدرج معاهدتها للتوقيع عليها في قمة رؤساء دولنا وحكوماتنا في شهر حزيران/يونيه من هذا العام ، تعد مقياسا لعزمنا على المضي قدما يحدونا الهدف الغالب المتمثل في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين واللذين بدونهما سيكون مستقبل قارتنا عرضة للخطر .

٢ - استجابة المجتمع الدولي

٣٧ - إن التزامنا "بتوفير الاطار اللازم للشروع في برامج طويلة الاجل للتنمية والنمو في المجال الاجتماعي - الاقتصادي على أساس الدعم الذاتي" يقابله ، في برنامج

الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، التزام من جانب
تمع الدولي "بمساعدة افريقيا على تحقيق هذا الهدف" . ويحدد برنامج العمل هذا
تزام على هذا النحو التالي : "يقر المجتمع الدولي بأن البلدان الافريقية تحتاج
موارد خارجية اضافية . وهو يلتزم ، في هذا السياق ببذل قصارى الجهود لتوفير
وارد الكافية لدعم المجهود الانمائي الافريقي وتكملته" . ووافق أيضا على "أهمية
دة المساعدة الإنمائية الرسمية لافريقيا وعلى تحسين نوعيتها وفعاليتها" . ويدرك
تمع الدولي أيضا" ضخامة دين افريقيا وما يمثله ذلك من عبء قاس يقيد حركة
ان افريقية عديدة . ويدرك ضرورة اتخاذ تدابير لتخفيف هذا العبء ولتمكين تلك
لدان من التركيز على تنفيذ الأولويات تنفيذا كاملا" . كما سلم المجتمع الدولي
ه "سيتعين ايجاد حلول دائمة للقيود الخارجية الخطيرة التي ليس لافريقيا سيطرة
ها حيث أن بقاء هذه القيود سيعرقل جهود البلدان الافريقية" ، وبأنه يلزم "تحسين
ية وطريقة تقديم المساعدة الخارجية والتعاون" .

- ومما يؤسف له أننا لا يمكن أن نستخلص من أي دراسة متأنية ومنطقية لاستجابة
تمع الدولي لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في
يقيا إلا أن المجتمع الدولي ، باستثناء منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير
كومية ، لم ينفذ الجزء المنوط به في ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا .

- وقدرت الاحتياجات من المواد الاضافية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل
تعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، زيادة على مستوى التدفق الصافي للموارد
عام ١٩٨٦ ، قدرت في البرنامج بمبلغ ٩,١ من بلايين الدولارات في السنة على مدى
ة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .
يقتصر الأمر على عدم الحصول على هذه التدفقات الاضافية من الموارد ، حسبما توقع
امج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، بل أن
وع صافي تدفقات الموارد إلى افريقيا قد انخفض بالفعل انخفاضا حادا بالقيمة
قيقية خلال فترة البرنامج من مستوى ٣٥,٩ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٦ إلى
٢١ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٩ . وكانت الأرقام السنوية لمجموع صافي الموارد
تالي : ١٩٨٥ ، ٣٧,٣ بليون دولار ، ١٩٨٦ ، ٣٥,٩ بليون دولار ؛ ١٩٨٧ ، ٣٢,٧ بليون
ار ؛ ١٩٨٨ ، ٣٢,٤ بليون دولار ، ١٩٨٩ ، ٣٢,٦ بليون دولار . وركدت المساعدة
نمائية الدولية بالقيمة الحقيقية عند نحو ١٦ بليون دولار خلال الفترة نفسها ، في
ن طرأ انخفاض حاد على التدفقات الخاصة وحينما تؤخذ في الاعتبار مدفوعات الفائدة
أرباح التي تسددها افريقيا ، يظهر أن صافي التحويلات المالية إلى افريقيا قد

انخفض انخفاضا حادا بالقيمة الحقيقية من ١٣ بليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ٨,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٩ .

٣٠ - وإننا نسلم بأن المؤسسات المتعددة الاطراف قد زادت من دعمها لافريقيا خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا عن طريق برامج مثل برنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي ، ومرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابعين لصندوق النقد الدولي . وبلغت تدفقات البنك الدولي الصافية الى افريقيا ١,٦٦ من بلايين الدولارات على مدى فترة البرنامج ، في حين زاد اجمالي الالتزام المالي المباشر لصندوق النقد الدولي ازاء افريقيا من ١,٥ من بلايين حقوق السحب الخاصة في ١٩٨٦ الى ٢,٨ من بلايين حقوق السحب الخاصة في ١٩٩٠ .

٣١ - بيد أن هذا الدعم خضع لقيود خطيرة . ذلك أن فرص الحصول على هذه الموارد مشروطة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، الامر الذي لا يترك أمام البلدان الافريقية من خيار سوى القبول بهذا الشرط . ثانيا ، فإن متطلبات المشروطية قد حدت أيضا من فرص الحصول على الاموال وعلى سبيل المثال ، فإن صندوق النقد الدولي لم ينفق حتى الآن إلا نحو ثلث مجموع الموارد المتاحة في اطار مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز .

٣٢ - وعلى الرغم من الخطورة المتزايدة لديون افريقيا الخارجية ، فإن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة لم تكن كافية . لقد بلغت مشكلة الدين الافريقية حدا لا يمكن معه التحكم فيها . فقد زاد مجموع الديون الخارجية من ٢٠٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٦ الى ٢٧٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ . وزادت نسبة الديون الافريقية الى الانتاج المحلي الاجمالي من ٥٤ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ١٠٩ في المائة في عام ١٩٩٠ ، في حين زادت نسبة الدين الى حصائل الصادرات من ٢٣٩ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٣٣٨ في المائة في عام ١٩٩٠ . وزادت نسبة مدفوعات خدمة الدين الفعلية الى الصادرات على ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ ، في حين بلغت نسبة خدمة الدين المقررة إلى الصادرات نحو ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٠ . وزاد عبء الدين نتيجة لانخفاض حصائل الصادرات بسبب الانخفاض الهائل في أسعار السلع الاساسية الاولية .

٣٣ - واتخذ المجتمع الدولي بعض المبادرات لتخفيف عبء الدين على افريقيا مثل

مبادرة قمة تورنتو والخطوة التي قام بها عدد من بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي باعفاء الديون الافريقية ، وهي الخطوة التي كانت موضع ترحيب . ومع أن هذه المبادرات كانت جديرة بالثناء ، إلا أنها لم تكن كافية ، ولم تنجح في تقليل الحجم الاجمالي للدين بصورة ملحوظة ، إذ أنها لا تنطبق إلا على البلدان الافريقية المنخفضة الدخل المثقلة بالدين والتي تنفذ برامج للتكيف الهيكلي . وفي الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ بلغت قيمة الديون التي تنازلت عنها تسعة من الدول الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ١٠٦ من بلايين الدولارات تقريبا . وكان أثر الديون المعفاة على خدمة الدين محدودا للغاية . ذلك أن مدفوعات خدمة الدين لم تنخفض إلا بمقدار ١٠٠ مليون دولار .

٣٤ - ونظرا لان هذه المبادرات المتعلقة بالديون نفذت في اطار نادي باريس فقد أضعف ذلك بشدة من جدواها بالنسبة لاقتصاداتنا : ذلك أن مجال تخفيف عبء الدين كان محدودا جدا ؛ وكان على البلدان أن تعيد جدولة الدين فترة تلو أخرى ؛ وحال الافراط في عمليات إعادة الجدولة الى استنزاف الطاقة والموارد البشرية المحدودة لبلداننا ؛ ولم يتم تكييف شروط إعادة الجدولة مع قدرة البلدان المدينة على التسديد . وعلاوة على ذلك فإن ممارسات نادي باريس تسبب مشكلتين خطيرتين ، الاولى هي أن هذه الممارسات تساعد بالفعل على زيادة مفاقمة مشكلة ديون افريقيا الطويلة الاجل عن طريق زيادة رصيد الدين غير الميسر . وثانيا فإن شرط ربط أهلية الحصول على تخفيف عبء الدين بالالتزام ببرامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي يشكل من جهة ضغطا على البلدان لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ويمنع من جهة أخرى البلدان التي لا تنفذ تلك البرامج من الحصول على تخفيف عبء الدين .

٣٥ - وازدادت مشكلة الدين في افريقيا تعقيدا بسبب ازدياد خطورة الدين المتعدد الاطراف . وتمثل خدمة الدين المتعدد الاطراف ربع دين افريقيا تقريبا ، وبلغ حجمها درجة أضعفت صافي التحويلات المالية التي تقوم بها المؤسسات المتعددة الاطراف ولاسيما منها البنك الدولي (بلغ صافي التحويلات السنوي بعد سداد خدمة الدين ، ٠,٩٨ بليون دولار مقابل ١,٦٦ بليون دولار قيمة التدفقات الصافية) وقلب هذه التحويلات الى تحويلات سلبية كما هو الشأن في حالة صندوق النقد الدولي حيث أعادت له البلدان الافريقية مبلغا متوسطا قدره ٦٠٠ مليون دولار سنويا خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وبالفعل ففي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ عدد البلدان الافريقية المتأخرة أكثر من ستة أشهر في تسديد ما عليها الى صندوق النقد الدولي ١١ بلدا أما المتأخرة في السداد الى البنك الدولي فعددها ٨ بلدان .

٣٦ - ولا تسمح نظم المؤسسات المتعددة الأطراف بإعادة جدولة هذا الدين أو شطبه . وكانت ترتيبات إعادة التمويل غير ملائمة ، كما أن المبادرات الأخيرة مثل نهج "الحقوق" الذين يتبعه صندوق النقد الدولي للمساعدة في إعادة تمويل الدين المستحق على افريقيا سوف لا تحل المشكلة .

٣٧ - وأقر برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بضرورة قيام المجتمع الدولي بما يلي :

"'١' وضع وتنفيذ سياسات تؤدي الى نمو متواصل وعادل وغير تضخمي ، بما في ذلك توسيع التجارة بطرق عديدة ، من بينها إزالة الحمائية . ولاسيما الحواجز غير الجمركية وفقا للالتزامات القائمة ، واعتماد تدابير تشجع الصادرات الافريقية ، وتنويع البرامج ، وتحسين سبل الوصول الى الأسواق ، لاسيما بالنسبة لمنتجات المناطق المدارية ، ضمن إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ؛

'٢' معالجة قضايا السلع الأساسية على وجه السرعة ، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان الافريقية ، في إطار نهج شامل ، واعتماد اتفاقات/ ترتيبات بشأن السلع الأساسية ، وتقديم تمويل تعويضي كاف ، وكذلك زيادة قدرة البلدان الافريقية على تصنيع صادراتها وتسويقها وتوزيعها ونقلها ؛ والتأكيد في هذا السياق على ضرورة وجود تصديقات كافية على الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، لكي يبدأ العمل في وقت قصير" .

٣٨ - وللأسف فإن هذه الالتزامات لم ينفذ منها الكثير خلال فترة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كما أن الظروف الدولية لم تكن بصورة عامة مواتية لافريقيا .

٣٩ - وعلى الرغم من أن التجارة نمت بمعدل أسرع وارتفعت معدلات نمو بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو خلال فترة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فإن نتائج قطاع التصدير لاتزال ضعيفة في قارتنا . ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية والانهيار الكامل في أسعار البن والكاكاو واستمرار تعليق الامدادات في أسواق السلع الأساسية . وبالفعل ونظرا لاننا نجحنا في

زيادة حجم صادراتنا آملين في تحقيق المزيد من ايرادات الصادرات فإننا لم نواجه سوى الحالة المقابلة ، وكذلك حركة سلبية في معدلات التبادل التجاري الافريقية في القوة الشرائية لمؤشرات الصادرات . وبينما ازداد المؤشر الكمي لصادراتنا بنحو ٦ نقاط مئوية (أثناء الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩ بالمقارنة بالفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥) ، هبط مؤشر قيمة الوحدة ٣٦ نقطة . وفي الوقت نفسه فإنه بالرغم من هبوط مؤشر وارداتنا ٤ نقاط مئوية ، فقد ارتفع مؤشر قيمة وحدة وارداتنا ١١ نقطة مئوية . وتسببت هذه التحركات في زيادة التدهور في شروط تجارة افريقيا بمقدار الثلث أثناء مدة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وهبطت القوة الشرائية لصادراتنا بشدة إلى ٥٣,٥ في المائة أثناء الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩ بالمقارنة بنسبة ٧٥,٧ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

٤٠ - وكان الدعم المقدم لبلداننا للتنويع داخل قطاع السلع الاساسية وخارجه محدودا . كما أنه من الجدير بالملاحظة أنه لا يوجد لدى البنك الدولي أو المؤسسة المالية الدولية بلد افريقي واحد من بين البلدان الخمسة الأولى المتلقية للقروض الموجهة لتنويع الصادرات في الثمانينات .

٤١ - وأصبح التعاون الدولي في قضايا السلع الاساسية بالفعل أضعف خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولم تقدم أية اجراءات جديدة لتثبيت الاسعار وأصبحت الاتفاقات الدولية الموجودة بشأن البن والكاكاو غير منفذة بالفعل .

٤٢ - وكان تنفيذ التدابير اللازمة لتوفير "تمويل تعويضي كاف" إلى البلدان الافريقية - على نحو ما نادى به برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا غير كاف الى حد كبير . وقد أدى توسيع نطاق مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي في آب/أغسطس ١٩٨٨ ليشمل آلية للطوارئ بالفعل الى تقليل قدرتنا على الاستفادة الفعالة به بسبب مشاكل الافراط في المشروطية والاستحقاق . كما أن دعوة الجمعية العامة في استعراض منتصف المدة الى مشاركة جميع البلدان الصناعية في ترتيب ذي صبغة عالمية يماثل مخطط تثبيت حصائل الصادرات/نظام التعدين لتعويض أوجه العجز في مكاسب صادرات البلدان الافريقية لم تلق أي دعم .

٤٣ - وفي حين صدقت بلدان كثيرة على الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، فإن الموارد المتاحة له لاتزال ضئيلة ، ولايزال يتعين تشغيله بصورة فعالة . وهناك في

الواقع تفضيل متزايد لعمليات السوق الحرة وادراك متزايد لأن انخفاض الاستهلاك يمثل تحولات طويلة الاجل في الطلب يحض عليها التغير التكنولوجي واحلال المواد التركيبية الجديدة محل الصادرات التقليدية .

٤٤ - ولم تفتر الحمائية خلال النصف الثاني من الثمانينات في البلدان الصناعية بينما كان يجري الضغط على افريقيا لتحرير نظم الاستيراد لديها . ومن ناحية أخرى فإننا نسلم ، مع الارتياح ، بأن توقيع اتفاقية لومي الرابعة في عام ١٩٨٩ سمح بتحسين الوصول الى أسواق الاتحاد الاوروبي بالنسبة للحوم العجول والابقار و ٤٠ منتجا آخر من منتجات افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ كما تحسن وصول الفاكهة والخضروات الى السوق الاوروبية .

٤٥ - ويساورنا القلق بوجه خاص ازاء عدم كفاية المساعدة التقنية من حيث النوعية والحجم ، والتي تمثل حاليا نسبة ٣٥ في المائة من مصروفات المساعدات الانمائية الرسمية .

٤٦ - ونحن على علم بأنه قدم خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا عدد من المبادرات لمعالجة مشاكل المساعدة التقنية . وتضمنت هذه المبادرات البرامج الوطنية لتقييم التعاون التقني ، ومحاولات تحسين أداء اجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، علاوة على اجتماعات الفريق الاستشاري وبرنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي .

٤٧ - وبالرغم من تلك الصادرات يزداد قلقنا ازاء فعالية المساعدة التقنية . وتتضمن أوجه القلق هذه ، في جملة أمور ، الشروط المرتبطة بالمساعدة التقنية ، وعدم كفاية تأثيرها على بناء قدرة دائمة لمؤسسة وطنية ؛ والافتقار الى المشاركة الفعالة من جانب البلدان المتلقية في تحديد برامج المساعدة التقنية ؛ والصعوبة في تعيين موظفين نظراء ؛ وعدم مواجهة جهود التدريب دائما للاحتياجات ذات الاولوية لدى البلدان الافريقية ؛ ونقص استخدام الخبرات والمعدات المحلية في تنفيذ المشاريع والتدريب ؛ واستخدام خبراء أجانب على غير دراية لتنفيذ برامج المساعدة التقنية .

٤٨ - وبناء على هذه النتائج لا يمكن أن نستنتج سوى أن الجهود التي بذلناها والتضحيات التي قدمناها لم تقابلها جهود مماثلة من جانب شركائنا . كما أن

استجابتهم الى برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم يكن للاسف متمشيا والتزاماتهم في البرنامج .

٤٩ - وما لم تتحسن الظروف الخارجية وتتوفر موارد خارجية كافية لا يمكن توقع أي نمو أو تنمية في افريقيا . وظلت الظروف الخارجية غير مواتية خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وعلاوة على ذلك ، ونتيجة لتسديد الدين والخسائر في ايرادات الصادرات فإن افريقيا أصبحت بالفعل مصدرا صافيا للموارد المالية الى بقية بلدان العالم . وبخصم مدفوعات الفائدة والارباح فإن التحويلات المالية إلى افريقيا انخفضت بالقيمة الحقيقية من ١٣ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ٨,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . ونظرا لتأثير الانخفاض فيما يتعلق بالتجارة فإن صافي التحويلات المالية سيصبح سلبيا .

٥٠ - وإننا نعترف بأن استجابة منظومة الامم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا كانت ايجابية بصورة عامة . وارتفعت حصة افريقيا من إجمالي المساعدة الشاملة التي تقدمها منظومة الامم المتحدة من زهاء ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٦ لتزيد على ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٠ ، أي من ١,١ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ١,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ . وفي حالات عديدة كانت هذه الزيادة نتيجة مباشرة من نتائج برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وفي حالات أخرى ، ساعد هذا البرنامج على تعزيز الولايات القائمة وتركيز الانتباه على الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وعلى ضرورة الشروع في أنشطة اضافية لمعالجتها . وكانت حصة قطاعات الاولوية في برنامج عمل الامم المتحدة من هذه الموارد عالية . فقد تم تقديم الدعم أيضا الى الاولويات والمؤسسات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وكان واضحا أيضا أن البرامج الوطنية حظيت بالافضلية . وإننا نقدر الجهود التي بذلها الامين العام للامم المتحدة لتوعية المجتمع الدولي بالمواضيع الرئيسية المثيرة للاهتمام في برنامج عمل الامم المتحدة ولدعوته لاجتماع أفرقة الخبراء الرفيعي المستوى المعنية بالتدفقات المالية الى افريقيا ومشاكل السلع الاساسية في افريقيا . ونقدر أيضا التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بالتنسيق والرصد والابلاغ بشأن تنفيذ البرنامج وأنشطة التوعية ونشر المعلومات .

٥١ - وبذلت بعض الجهود لتحسين نوعية طريقة المساعدة والتعاون واصلاحات سياسات الدعم وتيسيرها ، بيد أنه لايزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذه المجالات كما

أن توافق الآراء الناشئ بشأن النهج الانمائية الملائمة يحتاج إلى أن يترجم إلى واقع عملي يعكس الاستراتيجيات الخاصة بافريقيا على النحو المعلن في إطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي .

٥٢ - وإننا نقدر المساهمات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الافريقية وغير الافريقية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، لاسيما الحجم المتزايد للتدفقات المالية من مصادر المنظمات غير الحكومية ، وفي مجال التعليم ، والدعوة في البلدان الصناعية بغية التماس المزيد من الاجراءات الايجابية من جانب شركاء افريقيا المتعددي الاطراف والثنائيين للوفاء بالاحتياجات الانمائية الافريقية ، وأيضا لدعم السياسات والنهج الانمائية التي تتبعها افريقيا نفسها ، وتنظيم مختلف المؤتمرات ونشر المعلومات لتأييد وتجديد عملية تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

ثالثا - أثر برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على اقتصاد افريقيا

٥٣ - اننا نرى أن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم يكن له سوى أثر ايجابي ضئيل على أداء الاقتصاد الافريقي . فقد كان الاداء الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ غير مرض . وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٢,٣ في المائة فقط في السنة خلال الفترة ، وهو أدنى بكثير من المعدل المتوسط لنمو السكان وهو ٣,١ في المائة . وكانت المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي غير منتظمة من سنة لاخرى . فبعد أن بلغ معدل النمو ٥,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ ، انخفض الى ٢,٦ في المائة و ٧, في المائة في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ على التوالي ، وزاد الى ٣,١ في المائة في عام ١٩٨٨ و ٣,٣ في المائة في عام ١٩٨٩ ، ثم هبط مرة أخرى الى ٢,٦ في عام ١٩٩٠ .

٥٤ - ولذا فإن النمو خلال النصف الثاني من الثمانينات يشكل نكوصا لا تقدما من حيث مستويات معيشة شعبنا . وانخفض الناتج المحلي الاجمالي السنوي بالنسبة للفرد بمعدل يبلغ متوسط ٧, في المائة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وظل اجمالي الاستثمارات المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي منخفضا بل إنه في واقع الامر هبط من نسبة

٢٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٩,٢ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ١٧,٦ في المائة في عام ١٩٨٩ . وركد اجمالي المدخلات المحلية عند نسبة ١٦ في المائة تقريبا خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، وذلك بالمقارنة بالمستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٠ بنسبة تربو على ٣٤ في المائة .

٥٥ - وتقع مسؤولية هذا الاداء الضعيف على عدة أسباب . ومن أبرز هذه الاسباب هو أن هيكل اقتصاداتنا لم يكد يتغير خلال الفترة مما جعل مستويات الانتاج والانتاجية والمدخلات والاستثمارات وتشكيل رؤوس الاموال تظل على حالتها الكاسدة .

٥٦ - ويضاف الى ذلك عدد من القيود الداخلية والخارجية التي أدى اجتماعها الى زيادة الحالة سوءا .

٥٧ - وكان المناخ من بين العوامل الداخلية الهامة ، فقد حدد الى مدى كبير مساهمة القطاع الزراعي في النمو سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما له من أثر على التصنيع . ومن الاسباب الاخرى للاداء الضعيف لقارتنا هو أن أجزاء كثيرة منها تعرضت للمنازعات الداخلية وعبر الحدود .

٥٨ - وبصرف النظر عن العوامل الداخلية ، فإن القيود الخارجية هي التي كانت مسؤولة الى حد كبير عن تفاقم الحالة . وكما جرى ايضاحه في الفرع السابق ، فإن جهودنا الرامية الى الاضطلاع بتدابير للاصلاح الاقتصادي قد قوضت بدرجة خطيرة بسبب البيئة الخارجية المعاكسة ؛ وانخفاض حصائل الصادرات ؛ ومشكلة الدين وخدمة الدين المعقدة ؛ وعدم كفاية تدفق الموارد . وقد استنزفت هذه المشاكل المترابطة الموارد الشحيحة ، وتسببت في ايجاد حالة انعكس فيها تدفق الموارد خارج افريقيا الى بقية العالم . وفي ظل هذه الظروف ، فإنه من العسير توقع امكانية نمو اقتصاداتنا وازدهارها .

٥٩ - كما أن الاداء الاقتصادي في المنطقة دون الاقليمية للجنوب الافريقي تأثر تأثرا شديدا نتيجة لاعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جمهورية جنوب افريقيا . وقد كلفت هذه الاعمال بلدان الجنوب الافريقي ما يربو على ٦٠ بليون دولار فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ . وبلغت خسائر بلدان مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ما يتجاوز ضعف اجمالي ناتج هذه البلدان من السلع والخدمات خلال عام ١٩٨٨ . وفي واقع الامر ، كانت أعمال زعزعة الاستقرار هي السبب الرئيسي وراء النكسات

الاقتصادية للمنطقة دون الاقليمية لدرجة أنه في عام ١٩٨٨ ، على سبيل المثال ، كان ينبغي لانتاج هذه المنطقة دون الاقليمية أن يزيد بنسبة ٤٠ في المائة ما لم تكن هناك جنوب افريقيا العدائية .

٦٠ - وكان لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا نفسه أثر ضئيل على الاداء الاقتصادي خلال فترة البرنامج . وأيّا كانت الآثار الايجابية الناشئة عن تنفيذ تدابير الاصلاح الاقتصادي ، فقد قوبلت هذه الآثار بما يفوقها من آثار سلبية للقيود الداخلية والخارجية والعجز عن الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في البرنامج .

٦١ - والواقع أنه بينما كان يجري الترويج لبرنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كان أكثر من ثلثي بلداننا ينفذون عمليا برامج التكيف الهيكلي بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . فالطريقة التي جرى بها تصور وتنفيذ هذه البرامج أدت في أحيان كثيرة الى عرقلة تحقيق بعض أهداف البرنامج . فعلى سبيل المثال كان الغاء الاعانات الزراعية وتحرير الواردات في كثير من الحالات ضارا بزيادة الانتاج في الزراعة والصناعة التحويلية . كما ساعد تخفيض قيمة العملة على نحو متكرر وعلى نطاق واسع في اشعال التضخم ، وشجعت أسعار الفائدة الاسمية المفرطة في ارتفاعها الانشطة المتصلة بالمضاربة أكثر مما شجعت الاستثمارات الانتاجية .

٦٢ - إن تحسين الاحوال البشرية والاجتماعية ، والذي يمثل الهدف النهائي والمبرر للاداء الاقتصادي المحسن ، لم يكن له وجود في أي مكان خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . والواقع أنه قد حدث تدهور ملحوظ في هذه الاحوال فقد زادت حالات الفقر والبطالة والعمالة الناقصة . وساهم الحد في الانفاق كنتيجة لبرامج التكيف الهيكلي في تدهور الخدمات الصحية والتعليمية ، وزاد من صعوبة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ؛ وخفّض من نسب القبول في المؤسسات التعليمية ؛ وحوّل جامعاتنا ومراكزنا البحثية الى مسوخ جوفاء لما كانت عليه . وأحدثت تخفيضات قيمة العملة وعمليات تجميد وتخفيض الاجور والمرتبات انخفاضا في الدخل الحقيقي بما ترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة للانتاج ، والحافز ، والمساءلة . إن استنزاف الادمغة من بين أعلى الافراد موهبة وكفاءة في قوانا العاملة الرفيعة المستوى يعزى الى حد كبير الى الانخفاض الكبير في المرتبات الحقيقية ، وانهيار البنية الاساسية العلمية .

٦٣ - واننا اذ نتحدث عن جيل جديد من برامج التكيف الهيكلي ، نود أن نشير ، حسبما أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤/٤٥ ، الى ضرورة ادماج البعد الإنساني ومتطلبات التحول الهيكلي الطويلة الأجل في برامج التكيف الهيكلي .

٦٤ - وفي ضوء كل ذلك ، فإن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ لا يمكن أن ترسم سوى صورة لأزمة اجتماعية - اقتصادية مستمرة ، وهو وضع يستلزم معالجة الاسباب الجذرية الكامنة بأسلوب حاسم وجوهري .

رابعا - الاستنتاجات

٦٥ - إن التحليل السابق لا يمكن أن يقودنا إلّا الى استنتاج أن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، رغم ما يتم به من جدة ، لم يحقق النتائج المتوقعة .

٦٦ - وتعود هذه النتيجة الى عدد من الاسباب :

١ - لم يكن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، بالرغم من أنه هام وفريد ، مركز تنسيق لحشد الاجراءات الدولية لدعم افريقيا . وبالرغم مما مثّله هذا البرنامج من توافق وتآلف على الصعيد العالمي فلا تزال تبذل جهود ومبادرات مماثلة خلال هذه الفترة . وعند تقديم هذا البرنامج استمر تنفيذ برامج التكيف الهيكلي المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . والواقع أن هذه البرامج عرقلت في أغلب الاحيان تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٢ - بالرغم من قيام بلداننا باحترام التزاماتها واستمرارها في تنفيذ اصلاحات السياسات وبرامج التكيف الهيكلي بتكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة في غالب الاحيان ، فإن الدعم الدولي المتوخى في اطار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا كان ناقصا بصورة مخيبة للآمال وأقل بكثير من التوقعات . وبدلا من تلقي مبلغ اضافي قدره ٩,١ بليون دولار سنويا زيادة على مستويات تدفقات صافي الموارد لعام ١٩٨٦ ، فإن هذه التدفقات انخفضت

بالقيمة الحقيقية في نهاية فترة البرنامج . كما عجز المجتمع الدولي عن مواجهة مشاكل الديون والسلع الاساسية بالشكل المرجو الى درجة أن بلداننا أصبحت بحلول نهاية فترة البرنامج مدينة بقدر أكبر مما كانت عليه قبله ، كما أنها ربحت من زيادة حجم الصادرات بقدر أقل . واذا كان هناك تحسن في صيغ المساعدة التقنية فهو ضئيل للغاية .

٣ - إن علة الاقتصاد الافريقي والسبب الرئيسي لتخلفه في واقع الأمر ، انما يكمنان في عدم كفاية التحول الهيكلي ، وفي هذا الصدد فإن هياكل الاقتصادات الافريقية نادرا ما طرأ عليها أي تغيير خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٤ - رغم أن القيود الداخلية لعبت دورا في تكشيف أسباب نقص تقوية الاداء الاقتصادي - الاجتماعي ، كانت القيود الخارجية والبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية هي التي شكلت العقبة الاساسية في درجة الانتعاش والتنمية .

٦٧ - وفي ضوء تجربة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا خلصنا الى استنتاج أن افريقيا لا تحتاج الى برنامج آخر . فافريقيا ملتزمة بالفعل بوصفها عضوا في المجتمع الدولي بالاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وهناك على الصعيد الدولي خطة عمل لاغوس ، ووثيقة لاغوس الختامية ، واطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي . وبانتماء ثلاثين بلدا افريقيا الى مجموعة أقل البلدان نموا ، فإن برنامج العمل الثاني لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ يشكل بالفعل خطة اقليمية . ويوجد بالاضافة الى ذلك برنامجان قطاعيان لافريقيا ، هما : عقد الامم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا والعقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا . وفي هذا الصدد ، فإننا نخلص الى أن هناك برامج اقليمية قائمة بقدر أكثر من كاف بما يبين أن افريقيا ليست في حاجة الى برنامج آخر .

٦٨ - وعلى أية حال ، وفي ضوء المناخ السياسي والاقتصادي العالمي ، فإنه ليس من

أن يؤدي تكرار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية
يا ، أيّا كانت التعديلات المدخلة عليه الى نتائج مختلفة عن النتائج التي
ها البرنامج السابق . وقد لا يكون من شأن هذا البرنامج إلّا أن يفاقم من
ريقيا وذلك بفضل شواغلها الرئيسية عن الشواغل العالمية الجارية ومعاملة
واغل بوصفها مشاكل خاصة . ومن ثم ، فإنه سيكون خطأ سياسي حقا أن توضع
في منزلة أقل "تجمد" فيها مشاكلها عن طريق الدعوة من جديد الى برنامج آخر
منه إلّا التسمية ، ويعلم الجميع أنه لن يسفر عن شيء .

في ظل هذه الظروف فقد خلصنا الى أننا في حاجة الى القيام بوضع ترتيبات ،
ذا العقد ، يكون من شأنها تجنب المزيد من تهميش قارتنا ، وعدم معاملة
على أنها قضايا خاصة ، ولكن بوصفها مشاكل عالمية لا يمكن بدون حلها تحقيق
والتعاون الدوليين تحقيقا تاما . ونتيجة لذلك فقد آثرنا جدول أعمال دوليا
جديد للتعاون مع افريقيا - وهو جدول أعمال محدد وموجه نحو القضايا
، التي سيؤدي حلها الى تمكين افريقيا من التنفيذ التام للاستراتيجيات
والخطط العالمية والاقليمية والقطاعية القائمة .

خامسا - جدول أعمال دولي للتعاون مع افريقيا في التسعينات

يتألف جدول الاعمال الدولي للتعاون مع افريقيا في التسعينات من جزأين
اذا يتوجّب على افريقيا أن تلزم نفسها به ، وماذا يتوجّب على المجتمع
ن يلزم نفسه به .

الجزء الأول من جدول الاعمال : التزام افريقيا

١' اطار السياسة

لحاقا باستنتاجاتنا السابقة ، فإنه يمكننا أن نخلص فقط الى أن قارتنا ليس
ن بديل سوى أن تقوم ، على وجه السرعة وبشكل دؤوب ، باتباع تدابير الاصلاح
التي من شأنها أن تفضي الى عملية النمو والتنمية المطردة والقابلة

هذه العملية لا يمكن الشروع فيها عن طريق تنفيذ برامج التكيف الهيكلي

التقليدية . وهذا ليس هو استنتاجنا نحن فقط ، لكنه أيضا كان الحكم الذي انتهت اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما ذكرت أن :

"تنفيذ برامج التكيف الهيكلي أدى الى اثارة مخاوف عامة مثل العواقب الإنسانية والاجتماعية والسياسية ، فضلا عن الاحتياجات المالية الطويلة الأجل اللازمة لجهود الانتعاش والتنمية في افريقيا ... وينبغي أن تصمم برامج التكيف الهيكلي على نحو يؤدي الى تخفيف آثارها الاجتماعية - الاقتصادية المعاكسة ، ويكفل ادماج البعد الإنساني فيها ، ويعزز من تحسين رفاهة الفقراء والمحرومين في المجتمعات الافريقية ، وخاصة عن طريق إعادة توجيه النفقات الاجتماعية والإنمائية ، واتخاذ تدابير قصيرة الأجل للتكيف الهيكلي تكون متمشية مع التحول الهيكلي وتشكل جزءا منه" .

والواقع أن الجمعية العامة واجهتها بالتحدي حينما حثت على أنه :

"ينبغي للبلدان الافريقية أن تضاعف من جهودها للبحث عن اطار مفاهيمي وعملي قابل للتطبيق لبرامج التكيف الهيكلي الاقتصادي تمشيا مع الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية" .

٧٣ - وقد واجهنا هذا التحدي بوضع اطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي ، الذي يرسم الطريق نحو تحقيق النمو والتنمية المطردين والقابلين للإدامة . وإننا لذلك ندعو شركاءنا الى أخذ هذه القرارات بعين الاعتبار في جميع المفاوضات .

٧٤ - واعتمد رؤساء دولنا أو حكوماتنا اطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي ، بل باركته أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أثنت عليه بوصفه اطارا للتفاوض مع شركاء افريقيا الثنائيين والمتعددي الأطراف . وإننا لذلك ندعو شركاءنا الى أخذ هذه القرارات بعين الاعتبار في جميع المفاوضات .

٧٥ - وإننا على اقتناع بأن تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد وقابل للادامة لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال الحماس العام للشعب ومشاركته في عملية التنمية .

ولذلك ، فإننا مصممون على السير قدما في عملية اضفاء الطابع الديموقراطي على التنمية وفي تنفيذ الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول والاعلان الذي أصدره رؤساء دولنا أو حكوماتنا في مؤتمر القمة الذي عقدوه في عام ١٩٩٠ بشأن الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا والتغييرات الاساسية الجارية في العالم .

٧٦ - ولكن هذا التصميم على السعي بقوة الى تحويل اقتصادنا ومجتمعنا لا يحتمل له أن يصادف النجاح اذا ما استمر الطابع العدائي للظروف الاقتصادية الدولية وما لم يكن هناك حل جذري للمشاكل المترابطة المتعلقة بالديون والسلع الاساسية وتدفقات الموارد .

٧٧ - وعلى أساس الاعتبارات السالفة الذكر والتي تستند الى تقييمنا الموضوعي لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فإننا نقترح مبادرة تتناسب مع الحالة والتحديات التي تواجه قارتنا في مطلع التسعينات . وستكون هذه المبادرة في شكل جدول أعمال جديد للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي ، يركز على مجموعة المشاكل التي لا يمكن بدون حلها توقع أي تقدم أو ازدهار لافريقيا ويكفل بذل الجهود من جانب قارتنا وتوجهها الإنمائي .

٧٨ - ولذا ، فإننا ، من ناحيتنا ، نلزم أنفسنا قبل كل شيء بتحويل هياكل اقتصاداتنا إلى النمو والتنمية المطردين على النحو المعلن في إطار البديل الافريقي لبرامج التكيُّف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي .

٣' البعد الإنساني

٧٩ - والبعد الإنساني هو محور هذه العملية ولذلك فإننا مصممون على تحسين الاحوال الإنسانية والظروف المعيشية لشعبنا . وإننا ندرك أن قدرتنا على تحقيق التنمية والمنافسة في الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ إنما هي مرهونة بكفاءة ونوعية مواردنا البشرية . وفي هذا الصدد فإننا نعتبر أن تكشيف تنمية مواردنا البشرية واستغلالها وبناء قدراتنا بمثابة جزء هام من جدول الاعمال الدولي للتعاون مع افريقيا .

٤' تكشيف عملية إضفاء الطابع الديمقراطي

٨٠ - إننا أيضا نلزم أنفسنا بالتعجيل بعملية إضفاء الطابع الديموقراطي على

الاقتصاد والمجتمع والمشاركة التامة لشعبنا في التنمية على النحو المعلن في الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية .

'٤' تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي

٨١ - ولن يكون التحول الفعال لاقتصاداتنا ممكنا بدون تعاون وتكامل اقتصاديين على المستوى دون الاقليمي . ولذلك فإننا عازمون على السعي لتحقيق هذا الهدف بقوة ، ونلزم أنفسنا التزاما تاما بإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية ، وبتحقيق الاداء الفعال لمنظماتنا دون الاقليمية مثل منطقة التجارة التفضيلية ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا واتحاد المغرب العربي .

'٥' التعاون بين بلدان الجنوب

٨٢ - وإننا أيضا على اقتناع بأن التعاون بين بلدان الجنوب هو عنصر لا غنى عنه لنجاح جدول الاعمال الجديد من أجل التعاون ، ولذلك فإننا مصممون على تكثيف هذا التعاون .

الجزء الثاني من جدول الاعمال : التزام المجتمع الدولي

٨٣ - سيكون من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي النهج التي تتبعها افريقيا في التنمية والتحول وتهيئة الظروف اللازمة لنجاح مساعيها . وفي إطار جدول الاعمال الجديد من أجل التعاون سيكون على المجتمع الدولي أن يعالج مشاكل الديون الثنائية والمتعددة الاطراف والسلع الاساسية بطريقة جذرية توفر حلولا دائمة لهذه المشاكل .

'١' حل مشكلة الديون الافريقية

(أ) الديون الثنائية

٨٤ - وفي مجال الدين ، ينبغي اتخاذ مبادرات رئيسية لإعفاء معظم الديون الافريقية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية وائتمانات التصدير . وإننا على اقتناع ، في هذا الصدد ، بأن حل مشكلة الدين هو في المقام الاول حل سياسي لا تقني .

٨٥ - وإننا ندعو حكومات البلدان الصناعية إلى المشاركة بنشاط في حل مشكلة الديون التجارية بغية خفض حجمها خفضا كبيرا وتيسير سدادها .

(ب) ديون مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف

٨٦ - ويجب أيضا إدراج حلول جريئة لمشكلة الديون المتعددة الأطراف وبالإضافة إلى إعادة تمويل المرافق الموجودة بالفعل فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف ، فإننا كذلك نطالب بتعديل مواد مؤسسات بريتون وودز بما يسمح بحسم هذه المشكلة .

٨٧ - وإجمالا ، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في تنفيذ الموقف الافريقي الموحّد بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية ، ولا سيما تنظيم المؤتمر الدولي المعني بمديونية افريقيا الخارجية .

(ج) عدم الربط بين تخفيف عبء الدين ومشروطيات برامج التكيف الهيكلي

٨٨ - وهناك أيضا حاجة إلى عدم الربط بين الإعفاء من الديون وبين المشروطية المدمرة لبرامج التكيف الهيكلي .

'٣' تنويع الاقتصاد الافريقي

٨٩ - وثمة مجال آخر يحتاج إلى إجراء إصلاحات أساسية فيه يتعلق بقطاع السلع الأساسية الافريقي . وينطبق موقفنا الموحّد بشأن تقرير فريزر في هذا الصدد . ولا يمكن ربط استراتيجيتنا الإنمائية بقطاع السلع الأساسية ، وذلك إلى حد كبير لأن السيطرة على هذا القطاع هي في يد المجتمع الدولي . وفي هذه الحالة تعد زيادة الناتج من السلع الأساسية ، بافتراض قيام الشروط التجارية المعاكسة ضد المنتجين ، استراتيجية إنمائية سيئة ذلك أن زيادة الناتج لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل ولذلك فالمطلوب هو تنفيذ برنامج متضافر لتنويع اقتصادات افريقيا . وهذا البرنامج لن يؤدي فقط إلى تحسين الوضع التكنولوجي ولكنه سيقلل أيضا من اعتمادنا على عدد قليل من السلع الأساسية كعماد لاقتصاداتنا . ولذلك فإن على المجتمع الدولي أن يدعم هذا الجهد وأن يتخذ أيضا التدابير التي من شأنها أن توفر لنا حصائل مجزية بدرجة أكبر مقابل سلعنا الأساسية .

'٤' زيادة تدفق الموارد

٩٠ - وإننا أيضا نوجه نداء إلى المجتمع الدولي بزيادة مساعداته المالية إلى افريقيا بشكل كبير لتدعيم البرامج الإصلاحية وتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتنا .

آلية الرصد

٩١ - وهذا هو نوع جدول الأعمال الجديد من أجل التعاون الذي تلتزم صياغته من جانب

الجمعية العامة للامم المتحدة في أعقاب برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا حيث سيتم تحديد الإجراءات العملية في المجالات الخطيرة ذات الاهتمام المتبادل وتنفيذها ورصدها في إطار جدول الاعمال الجديد .

٩٢ - وللإشراف على رصد هذا التنفيذ لجدول الاعمال الجديد من أجل التعاون وتقديم التقارير عنه ، يلزم إنشاء لجنة رصد رفيعة المستوى . ولذلك فإننا نود أن نقترح إنشاء جهاز يضم ممثلين لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعدد متساو ، بالإضافة إلى فريق من الاشخاص البارزين من افريقيا والمجتمع الدولي الذين تعينهم بصفتهم الشخصية الجمعية العامة بناء على توصية من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ولا يزيد عددهم عن ٦ أعضاء .

٩٣ - ويمكن إعداد تقارير عن تنفيذ جدول الاعمال الجديد من أجل التعاون هذا وتقديمة سنويا إلى الجمعية العامة عن طريق مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٩٤ - وينبغي لفريق عمل الامم المتحدة المشتركة بين الوكالات ، والتي أدت أعمالا ممتازة في رصد تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وإعداد التقارير عنه ، أن تتولى أمانة هذه الهيئة .

٩٥ - وللامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دور هام تؤديه في تنفيذ جدول الاعمال الجديد ومن الضروري قيامها ببذل جهود إضافية لتوفير الدعم ضمن هذا الإطار . ويحتاج الامر إلى قيام منظومة الامم المتحدة بالكثير من حيث تنسيق النهج والصيغ التنفيذية ؛ وزيادة تعبئة الموارد ؛ والمساعدة في تحسين البيئة الخارجية والتعامل بفعالية مع مشكلة الديون ؛ وتسهيل المشروطية ؛ وتقديم المساعدة بشروط أكثر تساهلية وإيجاد حلول للديون المتعددة الاطراف ؛ والاداء الفعال والكفء لبرامج التعاون التقني .

- - - - -